

Distr.  
GENERAL

E/1999/48  
11 May 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩  
جنيف، ٥-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩  
البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

### التنسيق والبرنامج والمسائل الأخرى: تقارير هيئات التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي للجنة التنسيق الإدارية عن عام ١٩٩٨

#### موجز

يقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للأعمال التي اضطلعت بها لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية في عام ١٩٩٨.

وتعرض المقدمة موجزاً للاتجاهات الرئيسية في أعمال لجنة التنسيق الإدارية خلال عام ١٩٩٨، وتبرز القضايا التي تتطلب اهتماماً خاصاً من الهيئات الحكومية الدولية. ويستعرض الفرع الثاني مسائل التنسيق التي تناولتها لجنة التنسيق الإدارية خلال تلك السنة. ويعرض الفرع الثالث موجزاً لبرنامج عمل اللجنة لعام ١٩٩٩، بما في ذلك إجراءات المتابعة التي تعتزم اللجنة اتخاذها لتنفيذ أحدث استنتاجاتها.

وأجرت لجنة التنسيق الإدارية خلال عام ١٩٩٨ تقييماً للإصلاحات الجارية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وآثارها بالنسبة للتجانس على صعيد المنظومة. وخلصت إلى أن المنظومة تعمل بإطراد في تضافر بشأن الاهتمامات الرئيسية المشتركة. كما تميزت السنة باهتمام اللجنة مجدداً بإجراء حوار أوثق وإقامة شراكة أقوى بين لجنة التنسيق الإدارية والهيئات الحكومية الدولية، وخصوصاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

E/1999/100

\*

..../

030699 020699 99-13682

وظل تعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا الموضوع الرئيسي في أعمال اللجنة خلال عام ١٩٩٨. وقد أصدر أعضاء اللجنة بيانا صحفيا للتأكيد على التزامهم الجماعي بتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا بوصف ذلك أولوية ثابتة في جميع أنشطتهم. وأعربوا عن تأييدهم لإجراء حملة إعلامية على صعيد المنظومة لإقامة السنة الدولية لثقافة السلام في سنة ٢٠٠٠. وانسجما مع الجهود المبذولة لتعزيز قدرة مؤسسات المنظومة على العمل بأسلوب متكامل يعزز فيه بعضها البعض الآخر في حالات الأزمات. وعلى ضوء الخبرة المكتسبة من تطبيق نهج الإطار الاستراتيجي فسي أفغانستان، أخذت اللجنة على عاتقها وضع الصيغة النهائية لـ "المبادئ التوجيهية العامة" لاستجابة المنظومة المتكاملة تجاه الأزمات. كما أصدرت بيانا بشأن تحديات العولمة، أكدت فيه على التزام أعضاء اللجنة بالعمل معا لرصد أثر الأزمة المالية الآسيوية، وبمساعدة البلدان على مواجهة آثار هذه الأزمة.

وواصلت لجنة التنسيق الإدارية معالجتها لمشكلة القضاء على الفقر، فأصدرت في نهاية دورتها الربيعية بيانا في السياسة العامة بشأن هذا الموضوع وأيدت مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تهدف إلى تشجيع التعاون فيما بين الوكالات على المستوى الميداني. وكجزء من جهودها المتواصلة لتعزيز المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة، استعرضت اللجنة العمليات التعاونية الجارية فيما بين الوكالات من أجل الأعمال التحضيرية لاستعراض السنوات الخمس لإعلان وبرنامج عمل فيينا وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما اعتمدت اللجنة بيانات في السياسة العامة بشأن المساواة بين الجنسين، والحد من الكوارث الطبيعية، ومكافحة المخدرات.

..../

99-13682

### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٨- ١	أولا - مقدمة .....
٩	٥٧- ٩	ثانيا - مسائل التنسيق التي عالجتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٨ والتي عرضت على الهيئات الحكومية الدولية .....
٩	١١- ٩	ألف- تحديات العولمة .....
٩	١٢-١٩	باء- القضاء على الفقر .....
١١	٢٠-٣٥	جيم- أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، والمبادرة المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا .....
١٣	٢٦-٣٠	دال- ثقافة السلام .....
١٤	٣١-٣٤	هـاء- بناء السلام: الإطار الاستراتيجي .....
١٥	٣٥-٤٧	واو- استعراض لجنة التنسيق الإدارية لعمليات الإصلاح والآثار المترتبة عليها بالنسبة لعملها .....
١٨	٤٨	زاي- المتابعة المنسقة للمؤتمرات والقمم الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة .....
٢٠	٤٩-٥٠	حاء- تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتج بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة .....
٢١	٥١-٥٧	طاء- المسائل الإدارية .....
٢١	٥١-٥٤	١ - أمن وسلامة الموظفين .....
٢٢	٥٥-٥٦	٢ - لجنة الخدمة المدنية الدولية .....
٢٢	٥٧	٣ - إدارة الموارد البشرية .....
٢٢	٥٨-٦٢	ثالثا - عناصر برنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٩ .....

## أولا - مقدمة

١ - تسلط الضوء فيما يلي على الاتجاهات الرئيسية في أعمال لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية خلال عام ١٩٩٨. وانسجاما مع التوصيات ذات الصلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق، تورد هذه المقدمة عرضا عاما للأنشطة التي اضطلعت بها هيئات لجنة التنسيق الإدارية خلال السنة لتعزيز دعم اللجنة لأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، كما تسلط الضوء على التوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة، التي تستدعي اهتمام الدول الأعضاء.

٢ - ويتضمن الفرع الثاني من التقرير بيانا بقضايا التنسيق التي تناولتها لجنة التنسيق الإدارية خلال السنة، بينما يحتوي الفرع الثالث على عناصر من برنامج عمل اللجنة يتوخى أداؤها خلال عام ١٩٩٩، كما يشتمل على المواضيع الرئيسية التي سيتم تناولها في عام ١٩٩٩.

\* \* \*

٣ - وأشار التقرير الاستعراضي السنوي السابق للجنة التنسيق الإدارية إلى بيان أدلى به الأمين العام في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال لجنة التنسيق الإدارية وصف فيه اللجنة بأنها "أداة فريدة". وقد ذكر الأمين العام ما يلي:

"وهي، من نواحٍ كثيرة، رمز لوحدة هدف المنظومة؛ المنظومة المتنوعة التي تعمل وفقا لنظام اللامركزية وإن كانت متحدة، وهي المنظومة التي ارتأها مؤسسوها كأداة للاستفادة من القدرات والعناصر المتخصصة لمختلف الوكالات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للميثاق. غير أن لجنة التنسيق الإدارية يمكنها، وينبغي لها، أن تكون أكثر كثيرا من مجرد رمز. وأنا أرى أننا لم نتجاوز البداية بعد في استغلال إمكانياتها: إمكانياتها كأداة للقيادة يستخدمها الأمين العام في تسخير قدرات المنظومة الواسعة التنوع لخدمة الجهود الشاملة الرامية إلى دفع عجلة الأمن والتنمية إلى الأمام؛ وإمكانياتها كمصدر جماعي لإسداء المشورة إلى الهيئات الحكومية الدولية وكأداة للاضطلاع بطريقة شاملة بالولايات الحكومية الدولية؛ وإمكانياتها كمصدر للدعم لمؤسسات المنظومة كل على حدة، في وجه التحديات التي تتجاوز قدرة أي منها على معالجتها". (انظر E/1998/21، المرفق الأول)

٤ - وقد عاد الأمين العام إلى هذه المواضيع في بيان آخر قدمه إلى المجلس في مطلع السنة. فقد وضع أعمال المجلس وتفاعلاته التي تجري في نطاق عمل لجنة التنسيق الإدارية في سياق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي "لإلحاق بعالم يتجه دوما نحو العولمة"، ولاحظ أن "العولمة تقرب بيننا. فهي توسع الأسواق وتفتح العالم. غير أن العولمة تزيد أيضا من المخاطر وحالات الريبة. ومن التحديات الكبرى لعصرنا أن ندير هذه المخاطر والريب ونقلها إلى الحد الأدنى". وفي ذلك السياق، أشار إلى التحول الذي يجتازه المجلس واللجنة على السواء بوصفه جزءا من الجهود التي ترمي إلى المساعدة على إعداد المنظومة لمواجهة هذا

التحدي العالمي. واستعرض الأمين العام المبادرات الجديدة المتعددة التي اضطلع بها المجلس بنجاح في عام ١٩٩٨، ولاحظ أن هذا التنشيط للمجلس لقي ما يقابله من التشجيع بوجود روح جديدة من الحوافز وثقافة متنامية من التشاور والتعاون في إطار لجنة التنسيق الإدارية. ومضى الأمين العام يوضح التقدم الذي تحرزه اللجنة في تحقيق الإمكانات التي أبرزها في بيانه السابق المقدم إلى المجلس، فذكر الاهتمام الذي توليه اللجنة لما تنطوي عليه الأزمة المالية العالمية من آثار ولاستجابة منظومة الأمم المتحدة، مما تمخض عن التزام بالعمل المشترك من جانب الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية، مع مشاركة كاملة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ كما ذكر التركيز المتجدد في أعمال اللجنة على القضايا والأولويات العالمية التي تتناول مقطعاً عرضياً من المسؤوليات الوظيفية والمؤسسية والتي لها أهمية حاسمة في مجال النهوض ببناء السلام والتنمية - بدءاً من القضاء على الفقر واحترام حقوق الإنسان ووصولاً إلى المساواة بين الجنسين، والسكان، والمكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات، والحد من الكوارث الطبيعية.

٥ - وأكد الأمين العام أن إصلاح لجنة التنسيق الإدارية ذاتها هو جزء متكامل من الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، وأشار إلى عدد من التدابير المحددة التي اتخذتها اللجنة والتي تكمن وراء التزام الرؤساء التنفيذيين في اللجنة بجعل اللجنة النقطة المحورية في منظومة أكثر اتحاداً وفاعلية والتزامهم بكفالة أن تصل الأجهزة المشتركة بين الوكالات إلى الحد الأقصى من إسهامها في جهود المجلس المبذولة في مجال تنسيق السياسات. وفي هذا السياق، وجه الانتباه إلى أهمية الدعم القوي الذي توفره مؤسسات المنظومة للترتيبات الجديدة، من خلال مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات، لتعزيز الخدمات الموضوعية المقدمة للجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية وتشجيع تحقيق مزيد من حالات التبادل المنتظم للمعلومات بشأن القضايا الاستراتيجية على المستوى المشترك بين الوكالات؛ وتشكيل آليات استشارية مخصصة تشارك فيها أفرقة من الرؤساء التنفيذيين حول قضايا أو أهداف رئيسية ذات اهتمام مشترك؛ وإيلاء اهتمام متجدد من جانب المنظومة لتعزيز الروابط مع المجتمع المدني. ويرد تفصيل لهذه الأمور في الفرع الثاني أدناه.

٦ - وقد تجلّى التعاون والشراكة الواسعين بين لجنة التنسيق الإدارية والهيئات الحكومية الدولية في التفاعل المتزايد بين جهاز لجنة التنسيق الإدارية ومنظومة اللجان الفنية التابعة للمجلس. ففي خلال هذه السنة، كشفت الهيئات الفرعية للجنة التنسيق الإدارية دعمها لأعمال اللجان الفنية. وقامت بإعداد تقارير، ودعت إلى عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء، وقدمت إسهامات فنية كي تنظر فيها هذه الهيئات. كما عزز جهاز لجنة التنسيق الإدارية أعمال المتابعة لرصد وتعزيز تنفيذ نتائج المجلس ولجانه الفنية في نطاق المنظومة. وتتجلى الشراكة المتزايدة بين اللجان الفنية والهيئات الفرعية للجنة التنسيق الإدارية في الأمثلة التالية:

(أ) طوال عام ١٩٩٨، واصلت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين الاضطلاع بدور القناة الرئيسية لتنسيق الدعم المشترك بين الوكالات المقدم إلى لجنة مركز المرأة بشأن النساء والمسائل المتصلة بنوع الجنس. وقد أعدت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة

والمساواة بين الجنسين خطة متوسطة الأجل على نطاق المنظومة من أجل النهوض بالمرأة، وذلك كجزء رئيسي من أعمال متابعة مؤتمر بيجين ونيروبي المعنيين بالمرأة. وقدمت هذه الخطة إلى المجلس عن طريق اللجنة من قبل الأمين العام بصفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية. وتشكل الخطة على نطاق المنظومة إطاراً عاماً للتعاون المشترك بين الوكالات من أجل تحقيق الأهداف الحكومية الدولية كما تمثل أداة للجنة التنسيق الإدارية لتقييم تقدم المنظومة في القيام بأعمال المتابعة. وفي عام ١٩٩٨، أيدت اللجنة أيضاً مقترحاً تقدمت به اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين لعقد حلقة عمل بشأن نهج مرتكز على الحقوق في معالجة مسألة المساواة بين الجنسين، وقد عرضت نتائج هذه الحلقة فيما بعد على اللجنة. واعتمدت اللجنة أيضاً على أعمال البعثة المشتركة بين الوكالات لشؤون الجنسين إلى أفغانستان لدى نظرها في المسألة؛

(ب) كذلك، أعطت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة خلال هذه السنة أيضاً الأولوية في الاهتمام لإعداد واستعراض المسائل التي لها صلة مباشرة بعمل لجنة التنمية المستدامة. ففي دورتها لعام ١٩٩٨، نظرت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، بين أمور أخرى، في عدد من المبادرات المتعلقة بمسألة إدارة المياه العذبة وإعداد الدورة الاستثنائية لاستعراض برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة، وقدمت إلى اللجنة مجموعة واسعة من الإسهامات للنظر فيها، وذلك عن طريق تقارير الأمين العام، كما نظرت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة في وسائل تعزيز الدعم المشترك بين الوكالات للنقاش المتعلق بالطاقة، الذي سيدور في اللجنة خلال عام ٢٠٠١، وقررت، تحقيقاً لهذه الغاية، إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات مخصصة للطاقة. وقد لاحظت لجنة التنسيق الإدارية أن نظام مديري المهام الذي أنشأته اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة قد أثبت فعاليته كوسيلة على نطاق المنظومة لتنفيذ الالتزامات المعقودة في ريو وأنه لا يزال يحصل على الدعم العام من الدول الأعضاء، وطلبت من اللجنة الاستشارية للمسائل البرنامجية والتنفيذية أن تنظر بجدية في توسيع تطبيقه في غير ذلك من ميادين التعاون والتنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتصل بالنتائج المواضيعية للمؤتمرات العالمية الأخرى؛

(ج) وعلى نحو مشابه، توبعت في ١٩٩٨ التفاعلات المثمرة بين اللجنة المعنية بالسكان والتنمية واللجنة الفرعية المعنية بالتقديرات والاسقاطات السكانية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. ويتركز عمل اللجنة والتفاعل المثمر بين اللجنة واللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية على التقرير العالمي للرصد السكاني الذي يركز كل سنة بوجه خاص على موضوع معين. كما ساهمت اجتماعات أفرقة الخبراء المشتركة بين الوكالات ومنشوراتها في عمل اللجنة. وأبرز الأمثلة على ذلك في عام ١٩٩٨ كانت اجتماعات فريق الخبراء المعني بتأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والهجرة الدولية؛

(د) كما لقي عمل لجنة التنمية الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق باستعراض تنفيذ ومتابعة القرارات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، دعماً قوياً عبر مشاركة الوكالات، وخاصة

من خلال حلقات العمل المعقودة على مستوى الخبراء والمعنية بالخدمات الاجتماعية ومختلف جوانب التكامل الاجتماعي؛

(هـ) وظل التعامل بين اللجنة الإحصائية، بوظيفتها المتمثلة في تنسيق النظام الإحصائي الدولي، واللجنة الفرعية للأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، نشطا للغاية. واتخذ التعاون الموسع المشترك بين الوكالات شكل فرق عمل، وأسفر عن تقارير متعمقة قدمت إلى اللجنة بشأن الحسابات القومية، وإحصاءات التجارة الدولية، وإحصاءات الخدمات، والإحصاءات المالية. ونظرا للأهمية الحاسمة - التي شدد عليها مرارا على المستوى الحكومي الدولي وكذا من قبل لجنة التنسيق الإدارية - التي يكتسبها الترشيح وكفالة التماسك في وضع مؤشرات لرصد أنشطة المتابعة وتحقيق المقاصد والأهداف التي تضعها المؤتمرات العالمية، تساهم اللجنة الفرعية للأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في وضع قائمة بمؤشرات التنمية لتحديد حالة إعدادها ونشرها داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وفي إنشاء موقع لمؤشرات التنمية على الشبكة العالمية. كما يجري تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات في هذا الميدان لدعم نظر المجلس في هذه المسائل في أيار/ مايو ١٩٩٩؛

(و) وقد ساهم عمل اللجنة الاستشارية للمسائل البرنامجية والتنفيذية خلال ١٩٩٨ مساهمة كبيرة في تصميم الاستعراض الشامل للسياسة العامة للأنشطة التنفيذية الذي يُجرى مرة كل ثلاث سنوات، وإعداده واستعراضه. واستطاعت اللجنة التوفيق بين آراء أعضائها بشأنه ومساهماتهم في إعداده. وسهل هذا بدوره النظر في الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات، من قبل المجلس والجمعية العامة، واتخاذ قرار الجمعية العامة المتصل به. كما بحث كل من اللجنة الاستشارية للمسائل البرنامجية والتنفيذية وفريقها العامل المعني بنظام المنسق المقيم عددا من المسائل التي يتناولها الاستعراض والتي تكتسي أهمية رئيسية بالنسبة للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وتشمل هذه مبادئ توجيهية للتنفيذ الوطني، والنهج البرنامجي، والتسيير الإداري لنظام المنسق المقيم؛ والتعاون على نطاق المنظومة بشأن المرحلة التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشأن وضع مبادئ توجيهية لهذا الإطار؛

(ز) وساهمت اللجنة الاستشارية للمسائل البرنامجية والتنفيذية أيضا مساهمة نشطة في اعتماد لجنة التنسيق الإدارية بيانات أو استنتاجات مشتركة في ميادين رئيسية تدخل ضمن شواغل السياسة العامة للجمعية العامة والمجلس وهيئاته الفنية، مثل التخفيف من وطأة الفقر واتخاذ تدابير لمكافحة المخدرات، والاستجابة للأزمات والخروج منها. ويتم بالتالي صياغة هذه البيانات والاستنتاجات في شكل توجيه عام لنظام المنسق المقيم، مساهمة بذلك في جعل الأنشطة التنفيذية أكثر تركيزا وتماسكا ومتماشية مع أهداف الاستعراض الشامل للسياسة العامة.

٧ - ومن المسائل الرئيسية التي عالجتها لجنة التنسيق الإدارية خلال ١٩٩٨ استجابة المنظومة لتقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وقد تم ذلك في الدورة الأولى للجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٨، التي أعرب خلالها الرؤساء التنفيذيون عن دعمهم القوي

لنهج كلي شامل لمعالجة الأمن والتنمية في أفريقيا. ومن شأن حصيلة مداوالات لجنة التنسيق الإدارية المتعلقة بالتقرير أن تساعد المجلس في نظره في الموضوع في الجزء التنسيق من دورته لعام ١٩٩٩: "التنمية في أفريقيا: متابعة تنفيذ وتنسيق مبادرات التنمية الأفريقية من قبل منظومة الأمم المتحدة".

#### التوصيات الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة التي تقدمت بها لجنة التنسيق الإدارية خلال ١٩٩٨

٨ - أسفرت المداوالات التي أجرتها لجنة التنسيق الإدارية بشأن المسائل العديدة التي عالجتها في ١٩٩٨ عن مجموعة واسعة من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة. وقد نُظِر بشكل خاص في ثلاثة مواضيع - هي الفقر والعولمة وأفريقيا - وتستحق التوصيات ذات الصلة تسليط الضوء عليها هنا، لأنها تثير مسائل مرتبطة بالسياسة العامة تتطلب اهتماما خاصا من جانب الدول الأعضاء:

(أ) الفقر - أصدرت لجنة التنسيق الإدارية في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨ بيان التزام بالعمل من أجل القضاء على الفقر. ويدعو البيان الحكومات وجميع العاملين الآخرين في مجال التنمية إلى العمل من أجل التصدي للفقر على نطاق واسع، وتحقيق خفض مستدام للفقر من خلال نمو اقتصادي متسارع مستدام عادل، يقوم على العمالة المكثفة ويكون لصالح الفقراء. ودعت لجنة التنسيق الإدارية المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه الكامل للبلدان التي تتبع سياسات سليمة متعلقة بالاقتصاد الكلي والإصلاح الاقتصادي لموازنة النمو بالاستثمارات الاجتماعية. وأعربت لجنة التنسيق الإدارية عن عزمها على تقديم دعمها الكامل للبلدان في إعداد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية فعالة تهدف إلى القضاء على الفقر، وحشت على وضع السياسات وخلق الظروف اللازمة لإيجاد بيئة دولية داعمة؛

(ب) العولمة - دعا أعضاء لجنة التنسيق الإدارية إلى العمل المشترك من أجل التصدي للتحديات الإنمائية الناجمة عن العولمة والآثار السلبية للأزمة المالية، والتزموا بالعمل سوية على رصد أثر الأزمة على المجتمعات والأفراد، ومساعدةفرادى البلدان على القيام بالإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الضرورية، وتعزيز أو إنشاء الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفرص كسب العيش، وشبكات الأمان لصالح الأشخاص الأقل حظا. وشدد على أن الانصاف والعدل الاجتماعي ضروريان للاستقرار السياسي والمالي، فضلا عن قيمتهما الأصليتين. وأعربت لجنة التنسيق الإدارية عن قلقها إزاء التهميش المتزايد للبلدان والمناطق الأشد فقرا، ولا سيما أفريقيا، ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم كل مساعدة ممكنة إلى أعضائه الأكثر ضعفا من أجل تمكينهم من الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي؛

(ج) أفريقيا - أيدت لجنة التنسيق الإدارية الاتجاه العام لتقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وأعربت عن دعمها لنهج كلي شامل في حل النزاعات، وبناء السلام، وتحقيق التنمية، وإقامة الديمقراطية. وشددت على أهمية كفاءة عدم تخفيض الدعم لصالح أفريقيا وعدم تقليص الجهود الإقليمية والوطنية المبذولة لتعزيز تنميتها، من جراء الأزمة المالية التي أصابت بلدانا وأقاليم مختلفة. ودعت لجنة التنسيق الإدارية المجتمع الدولي إلى ممارسة الإرادة السياسية



الضرورة ووحدة الهدف في دعم جهود حكومات أفريقيا وشعوبها من أجل التصدي لتحديات السلام والتنمية المستدامة.

ثانيا - مسائل التنسيق التي عالجتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٨  
والتي عرضت على الهيئات الحكومية الدولية

**ألف - تحديات العولمة**

٩ - في ضوء الاضطرابات المالية التي شهدتها آسيا، بحثت لجنة التنسيق الإدارية، خلال دورتها المعقودة في خريف ١٩٩٨، التحديات الناشئة عن العولمة، ونظرت في نتائجها على الصعيدين العالمي والوطني وآثارها بالنسبة للمنظومة ككل. واستشعرت لجنة التنسيق الإدارية بصيص أمل في أن العالم بدأ يخرج من الأزمة، ولكنها شعرت أن خطر تفاقم الأزمة لا يزال حقيقيا. وشددت على إمكانية تبين آثار الاضطرابات المالية بعد فترة طويلة من انتهاء الأزمة، وعلى أنه ما من بلد بمأمن منها، وأن تلك الأحداث تهدد بانتكاس الكثير من مظاهر التقدم الاجتماعي الذي تحقق خلال الأربعين سنة الماضية. كما أن هناك حاجة ملحة إلى تقديم المساعدة الفورية لأولئك الذين يعانون من العسر الشديد، مع معالجة القضايا الطويلة الأجل. وأقرت اللجنة بضرورة تكاتف عمل منظومة الأمم المتحدة، بهمة وتصميم، على الصعيدين العالمي، وبصورة خاصة على الصعيد القطري.

١٠ - وتعهدت اللجنة بالعمل المشترك لرصد أثر الأزمة على المجتمعات والأفراد، وبمساعدة فرادى البلدان على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الضرورية، وتعزيز أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفرص كسب الرزق، وشبكات الأمان للأشخاص الأقل حظا. وشددت أيضا على أن الإنصاف والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى قيمها الأصلية، ضروريان لضمان الاستقرار السياسي والمالي.

١١ - ورحبت اللجنة باقتراح البنك الدولي بالعمل مع مؤسسات أخرى من المنظومة بهدف وضع أطر عمل إنمائية شاملة تشرف عليها حكومة البلد المعني. وسوف تغطي تلك الأطر الخدمات والمرافق الأساسية، والتنمية البشرية، والقضاء على الفقر، والتوازن والتفاعل بين الاقتصادات الحضرية والريفية، والبيئة، فضلا عن شبكات الأمان الاجتماعية. كما بادرت اللجنة إلى نسج روابط أوثق بين الأمم المتحدة وترتيبات البنك الدولي لدعم التنمية على الصعيد القطري.

**باء - القضاء على الفقر**

١٢ - كان العمل من أجل مكافحة الفقر بمثابة بؤرة هامة أخرى لأعمال لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٨. وفي ضوء الأعمال التحضيرية داخل لجنة التنسيق الإدارية وجهازها الفرعي، التي تحدد تدابير السياسة العامة ومكوناتها التنفيذية الأساسية ذات الصلة بنهج منسق للتخفيف من حدة الفقر، فضلا عن

مجالات تعاون ممكنة بين الوكالات، أصدرت اللجنة بياناً في السياسة العامة (E/1998/73) يؤكد مجدداً التزامها بالعمل للقضاء على الفقر. وأكد البيان أن القضاء على الفقر - وهو موضوع رئيسي في المؤتمرات العالمية الأخيرة - هو التزام دولي مهم وهدف أساسي لمنظومة الأمم المتحدة. وتعهدت اللجنة باتخاذ مزيد من النهج الجماعية المتعلقة بالسياسة العامة والإجراءات التعاونية في هذا المجال الحاسم. وتكمن مفارقة العولمة في أنه في الوقت الذي تحقق فيه تقدم هائل في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة بتحرير مئات الملايين من قبضة الفقر، ما زال هناك في الوقت نفسه ما يربو على بليون شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، ونحو ثلاثة بلايين شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

١٣ - وأكدت اللجنة أن الفقر أساساً هو حرمان من الاختيارات والفرص، يمثل انتهاكاً لكرامة الإنسان. وهو يعني الافتقار إلى القدرة الأساسية على المشاركة الفعالة في المجتمع. وأعربت اللجنة عن قناعتها بأن هذه الحالة غير مقبولة لأن العالم تتوفر فيه الموارد والقدرة على القضاء على الفقر المدقع إذا أراد ذلك. ورأت اللجنة في البيئة العالمية الحالية فرصة حقيقية لإحداث تحسين نوعي في الظروف المعيشية للغالبية العظمى من الفقراء. ولاحظت اللجنة أن الفقر ظاهرة عالمية، وأن انتشاره في البلدان النامية يؤثر أيضاً في المجتمعات الصناعية، كما أنه يتزايد في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. ويجب مجابهته بجميع مظاهره.

١٤ - وأقرت اللجنة بأن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، وأن تحدي القضاء عليها هو تحدٍ ضخم ومعقد. وبناء الشراكات الفعالة، لا سيما على الصعيد القطري، مسألة حيوية. وللدول الأعضاء، على الصعيدين الوطني والدولي، مسؤولية أساسية في هذا الصدد. ويكمن التحدي في تطوير قوى التكامل العالمي، وفي الوقت ذاته تفادي مخاطر الاستقطاب الاقتصادي، والإقصاء الاجتماعي وتعاضم الفوارق. ونوهت لجنة التنسيق الإدارية أيضاً إلى أن القضاء على الفقر اليوم شرط أساسي من أجل إقامة سلام دائم. ويجب على منظومة الأمم المتحدة ألا تقتصر على توحيد جهودها فحسب، بل يتعين عليها أيضاً أن تضطلع بدور داعم وحفاز في تعبئة الطاقات والموارد لجميع الجهات الإنمائية الفاعلة - الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمانحون، وقبل هؤلاء جميعاً الفقراء أنفسهم - لشن حملة من أجل القضاء على الفقر. وسلمت اللجنة بأن التعليم وبناء القدرات يمثلان قوة دافعة مشتركة للتنمية، لأنهما أساس أي عملية تمكين، فردية أو جماعية. وأكدت اللجنة أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قضيتان رئيسيتان شاملتان لقطاعات عديدة ويجب أن تحظيا باهتمام دائم في عملية مجابهة الفقر. ففي البلدان النامية، توجد غالبية كبيرة من الفقراء في المناطق الريفية وتعتمد أساساً على الزراعة في تكسب عيشها وفي العمل. ومن بين الفقراء، تسهم النساء والأطفال إسهاماً مهماً في إنتاج الأغذية وفي دخل الأسر المعيشية، إلا أنهم غالباً ما يكونون ضحايا الفقر. ولضمان النجاح، فإن استراتيجية القضاء على الفقر يجب أن تدرس التأثير التفاضلي للسياسات والبرامج في الرجال والنساء وفي البالغين والأطفال.

١٥ - وأشارت اللجنة إلى أن المجتمع الدولي قد وضع لنفسه مجموعة من الأهداف الإنمائية المتداخلة، التي تعالج، مجتمعة، التحدي الرئيسي وهو القضاء على الفقر. وتشمل هذه الأهداف إحداث تخفيضات في الفقر

الناجم عن قلة الدخل، ومعدل وفيات الأطفال، والوفيات المرتبطة بالولادة، وسوء التغذية عند الأطفال، فضلا عن تحسين متوسط العمر المتوقع وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما بين النساء.

١٦ - وأكدت اللجنة أنه لا يمكن القضاء على الفقر إلا في ظل حكم يتسم بالشفافية والمسؤولية على جميع المستويات. وتطبيق النظام الديمقراطي وتوفير الحماية المعززة لحقوق الإنسان عنصران أساسيان للحكم السليم. ويعني الحكم السليم أيضا وجود توازن بين عمل الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية ذاتها. ويستلزم الحكم السليم تمكين الفقراء ومشاركتهم وإسهامهم بصورة نشطة في استراتيجيات الحد من الفقر، وتحسين وصول الفقراء إلى مؤسسات تعمل بصورة جيدة، مثل النظم السياسية والقضائية، التي تضمن حقوق الناس.

١٧ - وأكدت اللجنة الأهمية الحيوية للسياسات الاقتصادية الشاملة السليمة، فضلا عن الإصلاحات الاقتصادية اللازمة للموازنة بين النمو والاستثمارات الاجتماعية من أجل تحقيق نمو اقتصادي سريع ومطرد، يستحيل بدونه تحقيق تقليص مطرد للفقر. ولاحظت اللجنة أن سياسات التنمية الصناعية المستدامة التي تؤدي إلى تحسين القدرة على المنافسة في نفس الوقت الذي توفر فيه الحماية للبيئة وتخلق فرص عمل منتج تمثل عنصرا مهما لأي إطار سليم للسياسة العامة. فالنمو، رغم أنه ضروري، ليس كافيا في حد ذاته لتحقيق تخفيض سريع في الفقر. وينبغي أن يكون النمو قائما على العمالة المكثفة التي تحقق المساواة وتنصف الفقراء. وينبغي أن يعزز النمو بسياسات سليمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وعلاج الفوارق الاجتماعية وأن يكون محابيا للفقراء.

١٨ - ووجهت اللجنة جهازها الفرعي لكي يولي العناية على سبيل الأولوية للإجراءات والأدوات التي تدعم النظام إلى أقصى الحدود في إعداد وتنفيذ استراتيجيات التنمية الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر.

١٩ - وأبلغت حالة عمل جهاز اللجنة إلى المنسقين المقيمين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، مشفوعة بطلب الإبلاغ في تقاريرهم السنوية عن التقدم المحرز في العمل التعاوني على المستوى الميداني بشأن القضاء على الفقر.

جيم - أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم  
والتنمية المستدامة فيها، والمبادرة المتخذة على  
نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا

٢٠ - عند النظر في متابعة تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318)، أعربت اللجنة عن دعمها الكامل لنداء الأمين العام لاعتماد نهج شامل ومتكامل تجاه جميع أنشطة بناء السلام، وتحقيق التنمية وبناء صرح الديمقراطية في أفريقيا، وقبلت تحدي المساعدة على استجماع الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ ذلك النهج. ونوهت اللجنة إلى أنه عند تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، فإن من الأهمية بمكان إيلاء العناية اللازمة للإجراءات

المتصلة ببناء القدرات وتطوير الخدمات والمرافق الأساسية وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتطبيقها. وحددت اللجنة مسائل أخرى تستلزم اهتماما خاصا، منها الاهتمام النوعي بالحكم السليم، وإنشاء آليات تهدف إلى تعزيز الأمن البشري، وأساليب جديدة لتمويل أنشطة إعادة الإدماج عند الانتقال من حالة صراع إلى مرحلة بناء السلم، وأثر نمو السكان وتوزيعهم. وشددت اللجنة على أن تعزيز الغايات والأهداف الواردة في التقرير يتطلب الالتزام والمشاركة الكاملين لجميع الأطراف. ويستلزم ذلك تفاعلا وثيقا بين الزعماء السياسيين والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني في فرادى البلدان، فضلا عن المشاركة الكاملة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا السياق، ترحب اللجنة باقتراح الأمين العام الداعي إلى عقد مؤتمرات وطنية بشأن إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي في البلدان التي تحتاج إلى برامج تكييف هيكلي جديدة.

٢١ - واتفقت اللجنة على وجوب استمرار إيلائها الأولوية للقضايا المتصلة بالسلم والتنمية في أفريقيا، وعلى وجوب تركيز مناقشاتها المستقبلية بشأن هذه المسألة على مواضيع محكمة التحديد أو مجموعة من مسائل السياسة العامة الواجب معالجتها، حتى يتيسر الاتفاق على اتخاذ إجراءات مشتركة. وقررت كذلك:

(أ) أن يعرض تقرير الأمين العام على مختلف مجالس إدارة الوكالات التابعة للمنظومة، كجزء من الجهد المشترك المبذول لتعبئة الإرادة السياسية اللازمة؛

(ب) أن يجري على نحو أكثر انتظاما تقاسم التحليلات الاستراتيجية وتحليلات السياسة العامة ذات الصلة بأهداف بناء السلم والتنمية الواردة في التقرير، عن طريق الآليات القائمة، فيما بين وكالات المنظومة؛

(ج) أن تطلب من الآليات المختصة المشتركة بين الوكالات، بما فيها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وكل من اللجنة الاستشارية للمسائل البرنامجية والتنفيذية ولجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات توجيه العناية إلى طرائق تحقيق الأهداف الواردة في التقرير؛ واستعراض الآليات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بأفريقيا، بما فيها الآليات المنشأة في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا، بهدف تيسير مواءمة المبادرات المتعلقة بأفريقيا؛

(د) تعزيز المشاورات بين الوكالات، عن طريق الآليات القائمة، في إطار الإعداد لمبادرات المانحين على الصعيدين الدولي والثنائي ذات الصلة بأفريقيا ومتابعتها.

٢٢ - كما أصدرت اللجنة بيانا صحفيا يُشدد على أهمية التركيز على تحدي السلم والرخاء في أفريقيا والتخفيف من حدة ضعفها - ويقر بالعلاقة الحاسمة بين التنمية المستدامة والحكم السليم، واحترام حقوق الإنسان والسلم الدائم. وأكدت اللجنة مجددا وجوب السعي لاستتباب السلم والرخاء بصفتها هدفا واحدا، يحظيان بأولوية متساوية ومثابرة متساوية، يشددان على الطابع الأوسع للأمن البشري والسبل المتنوعة الواجب اتباعها لبلوغه.

٢٣ - وأعربت اللجنة في بيانها الصحفي عن دعمها الكامل لنهج شامل متكامل لتسوية الصراعات، وبناء السلم، وتحقيق التنمية وإقامة صرح الديمقراطية. وأقرت أيضا بوجوب عدم تقلص الدعم لأفريقيا وللجهود الإقليمية والوطنية للنهوض ببرامجها الإنمائية، في وقت ينصب فيه اهتمام المجتمع الدولي على الأزمة المالية وعلى أكثر البلدان والمناطق تأثرا. ويجب أن يستمر تنفيذ هذا الالتزام بالانتعاش والتنمية المستدامة في إطار شراكة كاملة مع القادة الأفارقة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية، وغيرها من المؤسسات والمجتمع المدني عامة.

٢٤ - وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها بشأن التحديات الكثيرة المتعددة الجوانب والمعقدة التي تواجهها أفريقيا والتي تشمل القضاء على الفقر والاستدامة البيئية. وفي ذلك السياق، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وآثارهما المدمرة، وشددت اللجنة على الطابع العاجل للعمل المنسق.

٢٥ - ورحبت لجنة التنسيق الإدارية بالدعم المقدم من المجتمع الدولي للمبادرات الجارية لمعالجة مشاكل أفريقيا، مثل مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بشأن أفريقيا ومؤتمر طوكيو الدوليين المعنيين بالتنمية في أفريقيا. كما ناشدت لجنة التنسيق الإدارية المجتمع الدولي ممارسة الإرادة السياسية ووحدة الهدف اللازمتين دعما لجهود الحكومات والشعوب الأفريقية من أجل معالجة تحديات السلام والتنمية المستدامة.

#### دال - ثقافة السلام

٢٦ - في عام ١٩٩٧، أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام، وفي عام ١٩٩٨ أعلنت الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقدا دوليا لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم. وكان الهدف الأول من إعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام هو تعبئة الرأي العام على الصعيدين الوطني والدولي بغرض إرساء وتعزيز ثقافة السلام والدور المركزي الذي يمكن أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٢٧ - وتشمل ثقافة السلام جميع القيم والمواقف وأشكال السلوك التي تعبر عن احترام الحياة وأفراد البشر وكرامتهم، وجميع حقوق الإنسان، ونبذ العنف بجميع أشكاله، واحترام مبادئ الحرية والعدالة والتضامن والتسامح والتفاهم فيما بين الشعوب وبين الجماعات والأفراد.

٢٨ - واتفق أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على أن المفهوم يكمن في لب أعمال منظومة الأمم المتحدة وأكدوا على وجوب اعتبار تعزيز ثقافة السلام هدفا مستمرا، يمتد إلى ما بعد السنة المحددة.

٢٩ - واتفقت لجنة التنسيق الإدارية على ما يلي: (أ) كفالة إعداد استراتيجية إعلامية على نطاق المنظومة بشأن سنة ٢٠٠٠ باعتبارها السنة الدولية لثقافة السلام، وذلك بالاستفادة بالآليات القائمة؛ و (ب) كفالة التبادل المستمر للمعلومات، على صعيد المنظومة، عن الأنشطة التي سيضطلع بها لمتابعة مقررات الجمعية العامة بشأن مشروع الإعلان وبرنامج العمل.

٣٠ - ووافقت اللجنة أيضا على بدء السنة الدولية لثقافة السلام على نطاق جميع المقار والمكاتب الميدانية لمنظومة الأمم المتحدة، بقدر الإمكان، في اليوم الدولي للسلام، وهو ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

#### هاء - بناء السلام: الإطار الاستراتيجي

٣١ - وافقت لجنة التنسيق الإدارية في دورتها المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٧ على بدء عملية وضع إطار استراتيجي تعزز المنظومة من خلاله نهجا أكثر تكاملا واتساقا وتوحيدا في التخطيط للاستجابة على نطاق المنظومة لحالات الطوارئ وتيسير الإنعاش. ويتألف الإطار الاستراتيجي من إجراءات متكاملة ومنسقة لمعالجة أية مجموعة من العوامل السياسية والعسكرية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان والعوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية. والهدف هو كفالة منع الصراعات أو حلها على أساس دائم، وتنفيذ عملية التنمية الطويلة الأجل والمستدامة دون أن تتعرض للانقطاع، حيثما أمكن، أو استئنافها بأسرع ما يمكن. وسلمت لجنة التنسيق الإدارية بأنه لا يمكن، في معظم الحالات، التعامل الفعال مع كل من العوامل السياسية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن الآخر، وإنما من الأفضل أن يتم ذلك بطريقة شاملة ومتداخلة. واتفقت على أن الهدف في هذا السياق، ينبغي أن يكون تعبئة استجابة مناسبة التوقيت وجيدة التنسيق على نطاق المنظومة لحالات الأزمات المحتملة والفعلية، حسب مقتضيات كل حالة بعينها.

٣٢ - ونظرت اللجنة في دورتها المنعقدة في ربيع عام ١٩٩٨ في مشروع إطار استراتيجي لأفغانستان، بناء على بعثة إلى ذلك البلد والمشاورات اللاحقة، إلى جانب مشروع استراتيجية لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فضلا عن مشروع مبادئ توجيهية عامة للأطر الاستراتيجية. وشدد الأمين العام على الأهمية التي يعلنها على تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على التصرف بطريقة متداخلة ومتكاملة في حالات الأزمات. وأشار في هذا السياق إلى أن عملية الإطار الاستراتيجي يمكن أن تترتب عليها آثار بعيدة المدى بالنسبة للمنظومة وينبغي أن تعتبر جزءا لا يتجزأ من جهود الإصلاح الجارية.

٣٣ - ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية في استعراضها الظروف الصعبة بصفة خاصة التي يتسم بها سياق أفغانستان. ووافقت على أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الواجب لدى زيادة تطوير العملية، الآليات والهيكل القائمة (مثل اللجنة الاستشارية للمسائل البرنامجية والتنفيذية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وعملية توجيه النداءات الموحدة، إلخ). ورحبت اللجنة بقرار الأمين العام أن يعهد إلى نائبة الأمين العام بمسؤولية توجيه إعداد مزيد من مبادرات الأطر الاستراتيجية. كما لاحظت اعتراف نائبة الأمين العام كفالة تقاسم الدروس المستفادة من هذه العملية والمبادئ التوجيهية العامة الناتجة عنها على نطاق واسع والعمل على أساسها بطريقة شاملة وتشاركية.

٣٤ - وتمت إحاطة اللجنة في دورتها المعقودة في الخريف بشأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لأفغانستان والعمل الذي قامت به اللجنة الاستشارية للمسائل البرنامجية والتنفيذية لوضع مبادئ توجيهية عامة للاستجابة للأزمات والخروج منها. وأفادت نائبة الأمين العام أنها ستواصل التشاور مع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بشأن المبادئ التوجيهية العامة وأيضا بشأن اختيار البلدان التي يمكن أن يكون تطبيق نهج الإطار الاستراتيجي مفيدا بالنسبة لها.

واو - استعراض لجنة التنسيق الإدارية لعمليات الإصلاح والآثار المترتبة عليها بالنسبة لعملها

٣٥ - تابعت لجنة التنسيق الإدارية، خلال العام، نظرها في عمليات الإصلاح الجارية في مؤسسات المنظومة، ساعية للتوصل إلى تقييم أولي لإسهام هذه العمليات في تعزيز فعالية المنظومة عموماً، وفي ذلك السياق، للآثار المترتبة عليها بالنسبة لاتجاه أعمال اللجنة ذاتها في المستقبل. وتناول التقييم إسهام هذه العمليات في خدمة هدف تحويل بؤرة تركيز أعمال المنظمات إلى المجالات الرئيسية لقوتها النسبية، مع تعزيز في الوقت نفسه لمزيد من التعاون والتكاملية بين الوكالات في معالجة التحديات المتزايدة التعقيد التي تواجه المجتمع الدولي.

٣٦ - ولاحظت اللجنة أن من أبرز السمات المشتركة لعمليات الإصلاح المضطلع بها داخل المنظومة، اعتماد بيانات جديدة أو منقحة بالمهمة؛ ومعايير أكثر انتقائية لوضع الأولويات؛ وتحقيق اللامركزية وزيادة تفويض السلطات، بالاقتران مع التخطيط المركزي؛ وترشيد أجهزة إدارة الحكم - وهي سمات تسهم كلها في زيادة تركيز الأنشطة وشحذ القدرات على الاستجابة للاحتياجات الناشئة في مجال اختصاص كل من المنظمات المختلفة، وتساعد من ثم على النهوض بهدف وضع تقسيم أوضح للعمل على نطاق المنظومة.

٣٧ - وثمة سمة هامة أخرى مشتركة لعمليات الإصلاح هذه هي التشديد القوي على توسيع نطاق الشراكات داخل المنظومة وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني الأوسع. ووراء هذا التشديد مجدداً على الشراكات اعتراف متزايد على صعيد الأمانة والصعيد الحكومي الدولي على السواء بأن التحديات التي تطرحها البيئة الدولية الجديدة تتطلب استجابات متكاملة تتجاوز قدرة أي من مؤسسات المنظومة بمفردها. وحسب تعبير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٨، لا يمكن ببساطة انتهاز سياسات قطاعية مستقلة لمعالجة مشاكل متكاملة متعددة الأوجه ومنظمة.

٣٨ - أما وهذه هي السمات الرئيسية للرؤية السياسية التي وراء معظم عمليات الإصلاح، فمن الواضح أنها تنطوي على إمكانية على الأقل للالتقاء عند جعل مختلف أجزاء المنظومة تكمل بعضها البعض بطريقة أكثر فعالية على نحو يمكن أن يدعم الأداء الشامل للمنظومة بدرجة كبيرة. وأن التحقيق التام لهذه الإمكانية سيقتضي بذل المزيد من الجهد الواعي لكفالة الاستفادة في تنفيذ بيانات المهمة الجديدة من المدخلات الجماعية والمضي قدماً على أساس وضع البرامج بعناية وفقاً لأولويات مشتركة واضحة، من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الشراكات المنتجة التي محورها التداؤب والتكامل.

٣٩ - أما بالنسبة للآثار المترتبة على أعمال لجنة التنسيق الإدارية، فقد كانت اللجنة واعية تماماً لمسؤولياتها والدور الرئيسي الذي عليها القيام به للمساهمة في تحقيق هذه الإمكانية. ولهذا الدور بعدان. أولهما مهياً لتغذية ثقافة الحوار والتشاور الجديدة التي أخذت تسود المنظومة كجزء لا يتجزأ من عمليات الإصلاح هذه. والثاني مهياً لدعم عمليات التنسيق الحكومية الدولية، وبصفة رئيسية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولكن أيضاً من خلال عمليات صنع القرارات في مجالس إدارة مؤسسات المنظومة، وذلك لكفالة التقاء البعدين في النهوض باتساق السياسات والإسهام في تحقيق الفعالية على نطاق المنظومة

عموما. وتركزت المناقشات ذات الصلة في لجنة التنسيق الإدارية على سبل تعزيز العملية التحضيرية للمناقشات الموضوعية في اللجنة؛ وتحسين عرض نتائج أعمال اللجنة على الدول الأعضاء والجمهور؛ وتعزيز أثر العمل المشترك بين الوكالات على الصعيد الحكومي الدولي.

٤٠ - وشارك أعضاء اللجنة الأمين العام رأيته القائل بأن الحوار فيما بين الرؤساء التنفيذيين لا يمكن أن يقتصر، في عالم متغير بسرعة، على اجتماعين سنويين إذا كان المراد منه هو التركيز على التوصل إلى استجابات مشتركة للأولويات الناشئة على نطاق المنظومة. وتحقيقا لذلك لا بد لأعضاء اللجنة من الإبقاء على الاتصال المستمر في إطار مجموعات المنظمات التي تعالج معا إحدى المسائل، وفيما بين جميع الأعضاء لدى تقييم التحديات الشاملة التي تواجهها المنظومة. وكان من المفهوم أن التشديد مجددا على الدور يطلب إلى اللجنة القيام به لتحديد الأولويات المشتركة للعمل المشترك لا يعني بالضرورة نهجا صارما من القمة إلى القاعدة في إعداد جدول أعمال مشترك بين الوكالات. ولوحظ في هذا السياق، أن بعضا من أنجح الأنشطة أو أكثرها تبشيرا بالخير كان نتيجة مبادرات من جانب مجموعة منظمات وجدت بشكل تلقائي أنها تحتاج إلى بعضها البعض من أجل تحقيق بعض الأهداف الرئيسية. وأن المبادرة الخاصة بعودة الملايا مثال ممتاز على ذلك. وفي الوقت نفسه، أدركت منظومة الأمم المتحدة، من خلال لجنة التنسيق الإدارية، أهمية تعزيز قدرتها على الاحتفاظ بنظرة شاملة لكي تعزز التكاملية في اتجاه الإصلاحات، ومن أجل تيسير وتشجيع العمل المشترك والجهود المشتركة بين الوكالات التي تركز على الأهداف ذات الأولوية التي يمكن أن تحقق أقصى قدر من تأثير المنظومة الشامل على بناء السلام والتنمية.

٤١ - واتفق أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على أن تدفق المعلومات وتبادلها بشكل مستمر حيوي سواء على مستوى الرؤساء التنفيذيين أو مستوى العاملين. وفيما يتعلق بعمليات الإصلاح الجارية بصفة خاصة، جرى التأكيد على أن المنظمات يمكن أن تستفيد من خبرة بعضها البعض وينبغي أن تعتمد على تلك الخبرة. وفي السياق نفسه، رأت اللجنة أنه ينبغي بذل جهد متجدد للتبادل المنتظم للمعلومات عن الاتجاهات الجديدة للسياسات العامة، وكذلك عن الخطط الاستراتيجية والأولويات البرنامجية الجديدة التي اعتمدها مختلف المنظمات. وبهذه الطريقة، يمكن لجميع المنظمات أن تكمل بعضها البعض وتساهم في مثل هذه المبادرات وتحدد اتجاهاتها وتضع أولوياتها الخاصة بها وهي على وعي تام بالاتجاهات التي تتخذها الأجزاء الأخرى من المنظومة. ومن شأن المكتب الجديد للشؤون المشتركة بين الوكالات ونظم الاتصال الإلكتروني والشبكات الجاري تطويرها تيسير هذه العمليات.

٤٢ - وفي السياق نفسه، اتفقت على وجوب بدء عملية تشاركية من المشاورات المستمرة لإعداد جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية والتحضير لمناقشتها. وينبغي أن تتناول اللجنة المسائل التي تستحوذ على اهتمام أجهزة حكم المنظومة والمجتمع الدولي عامة. وتحقيقا للغرض نفسه، ينبغي أن تتخذ نتائج مناقشات اللجنة شكل بيانات، حسب الاقتضاء، تستهدف إحداث تأثير على الحكومات والمجتمع المدني فيما يتعلق بالسياسات. وأحد التحديات هو إيجاد سبل تجميع المسائل حتى يمكن أن تكون موضوع استنتاجات محددة متعلقة بالسياسات العامة. ومن المهم أيضا تخصيص وقت في دورات اللجنة للرؤساء التنفيذيين ليقوموا بتبادل غير رسمي للآراء بشأن القضايا والمشاكل العالمية الهامة، من أجل تكوين رؤية جماعية و/أو تهيئة المجال لاتخاذ إجراء جماعي لمعالجتها. وحتى لو لم يتسن التوصل إلى استنتاجات محددة، يمكن أن تفيد



عمليات تبادل الآراء هذه في تعزيز وحدة الغرض وتغذية الهوية الجماعية للمنظومة، تحت توجيه الأمين العام.

٤٣ - أقرت لجنة التنسيق الإدارية بأن عمليات الإصلاح الجارية والتركيز على "الشراكة" الذي تشترك فيه هذه العمليات ستزيد فرص القيام بأعمال مشتركة أو تضامنية. واتفقت اللجنة على أن تشجع وتعزز الترتيبات التعاونية، التي تستخدم نهج مرنة وعملية ومتميزة، تدفعها الاحتياجات وتتنقيد بجدول زمني وتجمع بين مجموعات من الوكالات المعنية، تلتقي في مجالات عمل أو برامج محددة، تصمم بحيث تؤدي إلى أن تلعب مزايا هذه المجموعات النسبية دورها في زيادة الفعالية. ويجمع أن يتم تطوير نهج "إدارة القضايا"، الذي ألقى الضوء عليه في برنامج الأمين العام الإصلاحي، حول هذه العناصر. وبنفس الروح رحبت لجنة التنسيق الإدارية بالتقدم الجاري إحرازه نحو تعزيز التعاون على المستوى القطري، الذي ينبغي أن يكون للترتيبات التعاونية المعززة أثرها الأقوى عليه. وارتؤي بوجه عام أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يشكل أفضل الوسائل لتحقيق هذه الغاية، وأنه يجب أن يهيأ لتسهيل المشاركة الفعالة من جانب الوكالات التي ليس لديها تمثيل ميداني أيضا. وقد تم التشديد في هذا السياق على أن العمليات التي تهدف إلى مواءمة عمل المنظومة حول أهداف عامة يجب أن تعكس واقع وحقيقة الأوضاع على المستوى القطري، بحيث تتاح الاستفادة من كافة القدرات المتوفرة داخل المنظومة بطريقة صحيحة. وفي هذا السياق نفسه، أحاطت لجنة التنسيق الإدارية علما، مع التقدير، بالعمل الجاري للجنة الاستشارية للمسائل البرنامجية والتنفيذية في وضع إطار تنظيمي شامل لكافة أنشطة المنظومة التي تسهم في القضاء على الفقر، كما نادى بالمزيد من التجويد لهذا العمل.

٤٤ - وفيما يخص العلاقات بين لجان الأمم المتحدة التنفيذية والهيئات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات، نوهت لجنة التنسيق الإدارية إلى أن اللجان التنفيذية تمثل آليات إدارية داخلية للأمم المتحدة، وأن مسؤوليات أجهزة لجنة التنسيق الإدارية تختلف تماما في طبيعتها وحجمها عن مسؤوليات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وأن ترتيبات التنسيق التي تلزم المنظومة لا يمكن تحديدها إلا في الهيئات المختصة المشتركة بين الوكالات. لكن ستبقى دوما مسائل لا تنقطع عن الظهور في برامج عمل مجموعتي الهيئات. ومن المهم في هذه الحالات أن تكون هناك قنوات اتصال واضحة للتأكد من أن كل مجموعة من الآليات تتناول مسائل لا تخرج عن نطاق المهام الخاصة بها، ومن أن نتاج هذه العمليات يعضد بعضها بعضا.

٤٥ - وانتقلت لجنة التنسيق الإدارية إلى تعاملها المتبادل مع الهيئات الحكومية الدولية فنوهت إلى أنه في داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع نهج جديدة لدوره التنسيق الذي أصبح يعتمد بصورة أكثر انتظاما على قدرات وإسهامات الوكالات، فرادى وجماعات، في اللجنة. وحظي هذا الاتجاه بترحيب حار. واعتبر في نفس الوقت أن من المهم أن ترى مجالس إدارة الوكالات أن لها أيضا مصلحة كبرى في عملية التنسيق. ولوحظ أن أحد مقاييس فعالية لجنة التنسيق الإدارية هو مدى رجوع رؤسائها التنفيذيين إلى مجالس الإدارة بمنظورات شاملة على مستوى المنظومة، مأخوذة عن اللجنة، بشأن المسائل المطروحة أمام هذه المجالس.

٤٦ - وكرر أعضاء اللجنة تأكيد استعدادهم لزيادة تعزيز مشاركتهم في أعمال المجلس بغرض ضمان تعاضد مساهمات اللجنة والمجلس في تقوية ترابط السياسات داخل المنظومة. واتفقوا أيضا على بذل جهود جديدة لاشراك مجالس إدارتهم بطريقة أكثر انتظاما في المسائل والاهتمامات ذات الأبعاد العامة على مستوى المنظومة. ورأت اللجنة أيضا أن ترابط سياسات المنظومة يمكن تعزيزه كثيرا عبر زيادة فعالية تنسيق السياسات على المستوى القومي داخل البلدان المعنية، على أن يساعد أعضاء اللجنة في تعزيز هذا التنسيق كلما أمكن وكان مناسباً.

٤٧ - وتم التأكيد عموماً على ضرورة زيادة توثيق ارتباط قطاع الأعمال الحرة ونقابات العمال ومؤسسات البحوث والمؤسسات الأخرى والمنظمات غير الحكومية بأعمال منظومة الأمم المتحدة. وفي نفس السياق، تم التشديد على أهمية تقوية الدعم الجماهيري لضمان استمرار تأثير أعمال المنظومة. وكجزء من هذا الجهد، تم الاتفاق على تقوية قدرات منظومة الأمم المتحدة على التعريف بنتائج أعمالها بصورة أفضل وعلى إشراك المجتمع المدني في هذا العمل وعلى استخدام مختلف القنوات والآليات المتاحة من خلالها لتحقيق هذا الغرض، وذلك كهدف ذي أولوية.

#### زاي - المتابعة المنسقة للمؤتمرات والقمم الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة

٤٨ - واصلت لجنة التنسيق الإدارية، خلال عام ١٩٩٨، تركيز اهتمامها على كفالة متابعة مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة، وذلك باستعراض التطورات وأعمال متابعة نتائج المؤتمرات على أساس التقارير المقدمة من الرؤساء التنفيذيين المعنيين. وفيما يلي بيان بالنقاط البارزة في هذا الاستعراض:

(أ) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: أعربت لجنة التنسيق الإدارية عن رضاها عن سير العمل التعاوني المشترك بين الوكالات الذي بدأ لأغراض الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان والإعداد لاستعراض الخمس سنوات لإعلان وخطة عمل فيينا. وقدم أعضاء اللجنة إفادات فردية عن الخطوات التي يتخذونها لإدخال حقوق الإنسان في صلب أنشطتهم وعن كيفية اهتمام الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان. واتفقت اللجنة على أهمية بحث أفضل السبل لاقتسام المعلومات المتوفرة داخل المنظومة عن انتهاكات حقوق الإنسان كجزء من التزام المنظومة بدمج قضايا حقوق الإنسان في أعمالها وبالمساهمة في استمرار تطبيق إعلان وخطة عمل فيينا. وكررت اللجنة تأكيدها على أن تعزيز حقوق الإنسان من القيم الجوهرية للمنظومة بأكملها، واتفقت على ضرورة وضع معايير ومقاييس لتقييم تأثير أعمال المنظومة في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: أحاطت لجنة التنسيق الإدارية بالترتيبات الجاري اتخاذها لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة (٣٠ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩) لاستعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. واتفقت اللجنة مع المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أهمية اشتراك جميع أعضاء اللجنة وكافة قطاعات منظومة الأمم المتحدة في إعداد استعراض الخمس سنوات. وتلقت اللجنة أيضاً إفادة من المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الأعمال الجارية وبشأن اجتماعات المائدة

المستديرة والاجتماعات الفنية الجاري عقدها كجزء من العملية. ونظمت اللجان الإقليمية عمليات استعراض إقليمية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر، فضربت بذلك مثلاً ممتازاً لالتقاء مختلف قطاعات المنظومة لدعم بعضها بعضاً في تنفيذ برنامج العمل؛

(ج) المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: لم تنقطع لجنة التنسيق الإدارية عن توجيه عناية خاصة لقضايا المرأة ونوع الجنس في إطار المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥) ومنهاج عمل بيجين. ولا تزال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين تعمل بوصفها القوة الرئيسية لتعزيز الأعمال المتضافرة لمتابعة منهاج العمل. وهي تقوم الآن، من خلال نظام مدير المهمة الذي تتبعه، باستعراض أداء حلقة الاتصال الخاصة بموضوع المرأة في التنمية/نوع الجنس، وتجميع الممارسات السليمة الخاصة بإدماج منظور نوع الجنس ومنهجيات قوانين الميزانيات التي تراعي منظور نوع الجنس، وتجميع قاعدة بيانات عن مواد التدريب المتعلقة بنوع الجنس، ووضع منهجيات لتحليل تأثير منظور نوع الجنس. وتلقت لجنة التنسيق الإدارية أيضاً إفادة عن "مرصد المرأة"، وهو منفذ معلومات الأمم المتحدة عن عملية النهوض بالمرأة وتمكينها، الذي أصبح الآن مشروعاً مشتركاً بين الوكالات ومنطلقاً لمؤتمرات عبر شبكة الإنترنت تتيح المشاركة فيها لمختلف الأفراد لاستعراض سير تنفيذ منهاج عمل بيجين. ويوفر موقع "مرصد المرأة" على الشبكة العالمية معلومات يسهل الحصول عليها عن نطاق عريض من الأنشطة ذات الصلة. وقد قدمت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين مساهمة كبيرة في وضع المبادئ التوجيهية لنظام المنسق المقيم بشأن متابعة المؤتمرات العالمية على الصعيد الميداني. كما اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية بياناً بعنوان "المساواة بين الجنسين وإدماج منظور نوع الجنس في أعمال منظومة الأمم المتحدة: التزام بالعمل". وهو بيان يؤكد على التزام اللجنة المستمر بتنفيذ منهاج عمل بيجين والتوصيات المتصلة بمنظور نوع الجنس الصادرة عن المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى ذات الصلة؛

(د) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية: شددت لجنة التنسيق الإدارية على أهمية التأكد من متابعة تنفيذ العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ورحبت باعتماد معاهدة دولية جديدة - في المؤتمر الحكومي الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ، الذي انعقد من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في تامبري بفرنلندا - من شأنها أن تساعد في تسهيل استخدام الوكالات الإنسانية ووحدات التصدي للكوارث لأحدث معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية في أوقات الطوارئ. واعتمدت اللجنة بياناً عن العقد الدولي للحد من الكوارث (ACC/1998/4، الفقرة ٤٤) أقرت فيه بأن تنفيذ استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، كما اعتمدت في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، يشكل قاعدة للعقد الدولي للحد من الكوارث وللعمل المشترك المتضافر الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في هذا المجال. وأحاطت اللجنة أيضاً بالإجراءات التي اتخذها أعضاؤها لطرح قضية الحد من الكوارث على مجالس إدارة وحداتهم من أجل تسخير دعمها لتحقيق أهداف العقد والنظر في اتخاذ عدد من الإجراءات على المستوى الحكومي الدولي؛

(هـ) دورة الجمعية العامة الاستثنائية المتعلقة بالمخدرات: تلقت لجنة التنسيق الإدارية إفادة من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو

غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة. ففي قرارها د-٤/٢٠ المعنون "التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية"، وضعت الجمعية العامة تدابير محددة تتخذها الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وطلبت إلى البرنامج أن يقوم بدور تنشيطي في استنفار مؤسسات التمويل الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة ومؤسسات القطاع الخاص للعمل على معالجة مشكلة المخدرات وللمساعدة الحكومات المهتمة بذلك. وبعد ذلك، أصدرت لجنة التنسيق الإدارية بياناً أعادت فيه تأكيد التزام المنظومة بتنسيق استجابتها الخاصة لمشكلة المخدرات العالمية دعماً للجهود الوطنية.

#### حاء - تقديم المساعدة إلى البلدان التي تحتج بالمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

٤٩ - أيدت الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين اقتراح الأمين العام عقد اجتماع لفريق خبراء مخصص في النصف الأول من عام ١٩٩٨ بغية وضع منهجية يمكن اتباعها لتقييم الآثار التي تلحق بالدول الثالثة من جراء تنفيذ التدابير الوقائية، أو تدابير الإنفاذ واستكشاف تدابير مبتكرة عملية لمساعدة تلك الدول. وعملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٥٢، انعقد اجتماع لفريق خبراء في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ضُمت نتائجه في تقرير الأمين العام الخاص بهذا الموضوع (A/53/312).

٥٠ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٠٧/٥٣، أن يلتزم آراء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ضمن جهات أخرى، بشأن تقرير اجتماع فريق الخبراء عن وضع منهجية لتقييم الآثار التي تلحق بدول ثالثة من جراء تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ، واستكشاف تدابير مبتكرة وعملية لتقديم المساعدة الدولية للدول المتضررة. وكررت الجمعية العامة في نفس القرار أيضاً تأكيد أهمية دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق في تعبئة ورصد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الاقتصادية للدول التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصة ناجمة عن تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ التي يفرضها مجلس الأمن وفي القيام، حسب الاقتضاء، بتحديد حلول لهذه المشاكل، وقررت أن تحيل تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩. ودعت الجمعية العامة، في القرار نفسه، مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ضمن جهات أخرى، إلى أن تعالج، بشكل مباشر وأكثر تحديداً، عند الاقتضاء، المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول الثالثة المتضررة من الجزاءات المفروضة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق وأن تنظر، لهذا الغرض، في تحسين إجراءات التشاور من أجل إقامة الحوار البناء مع هذه الدول، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة ومتكررة، وكذلك، حيثما يكون ذلك مناسباً، عقد اجتماعات خاصة بين الدول الثالثة المتضررة ومجتمع المانحين، تشترك فيها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

#### طاء - المسائل الإدارية

## ١ - أمن وسلامة الموظفين

٥١ - أبيت لجنة التنسيق الإدارية مسألة أمن وسلامة الموظفين في صدارة جدول أعمالها خلال عام ١٩٩٨، معبرة بذلك عن قلقها لزيادة الهجمات والتهديدات التي تستهدف موظفي ومباني مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتمت مناقشة هذا الموضوع في الاجتماع الرفيع المستوى للجنة الاستشارية للمسائل الإدارية، الذي انعقد في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٨، والاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لموضوع الأمن، الذي انعقد في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨. وقد بحث هذان الاجتماعان أموراً منها منح مخصصات مالية للأمن، شاملة إنشاء بنود مستقلة للأغراض الأمنية ضمن ميزانيات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتأسيس صندوق استثماري لتوفير دعم إضافي لآليات التمويل الأمني الحالية والترتيبات الأمنية للموظفين المحليين، والتدريب الأمني، وتعزيز دور مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة وزيادة الدعم المقدم له.

٥٢ - وعملاً بتوصيات الاجتماعين، طلبت لجنة التنسيق الإدارية إلى كافة مؤسسات المنظومة التأكد من توفر تمويل كاف في ميزانياتها لتغطية نفقات أمن الموظفين. وأجازت اللجنة اقتراح تنظيم تدريب أمني إجباري لجميع الموظفين في مراكز العمل ذات الخطورة العالية. كما أجازت أيضاً تأسيس صندوق استثماري أمني بواسطة مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، وأعربت عن تقديرها للبلدان التي ساهمت فيه. وأيدت لجنة التنسيق الإدارية أيضاً وضع تدابير لضمان أمن الموظفين المعيّنين محلياً بجانب وضع معايير تكفل الحد الأدنى من مستويات أمن العمليات. وقررت كذلك استمرار معالجة المسائل الخاصة بأمن الموظفين بواسطة اللجنة مباشرة. وطلبت من اللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية مواصلة منح اهتمامها للجوانب المالية والمتعلقة بالميزانية لأمن الموظفين.

٥٣ - وفيما يختص بالجوانب القانونية لأمن الموظفين قرر أعضاء لجنة التنسيق الإدارية زيادة تبادلهم للمعلومات المتعلقة بالحماية القانونية لموظفيهم، وطلبوا من مستشاري مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القانونيين مواصلة بحث العلاقة بين سلامة الموظفين الشخصية والحماية القانونية التي تتوفر عن طريق الامتيازات والحصانات.

٥٤ - وكرر أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، في بيان مشترك حول هذا الموضوع، نداءهم إلى البلدان المضيفة ومفاده أن سلامة وأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة مسألة غير قابلة للتفاوض وأن المنظومة ستسحب موظفيها أو توقف عملياتها في حالة عدم اتخاذ البلد المضيف إجراءات حاسمة. وحثوا جميع الدول الأعضاء على أن تكفل وصول موظفي منظومة الأمم المتحدة، في جميع مراكز العمل، إلى ما يحتاجونه من معدات للاتصالات السلكية واللاسلكية. ودعوا جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، لعام ١٩٩٤ إلى القيام بذلك.

## ٢ - لجنة الخدمة المدنية الدولية

٥٥ - من المقترحات التي وردت في البرنامج الإصلاحي للأمين العام (انظر الفقرة ٢٢٣ من الوثيقة A/53/950)، قيام الجمعية العامة باستعراض للجنة الخدمة المدنية الدولية، بما في ذلك ولايتها وعضويتها وسير عملها. وقررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٢/٥٢ بء، أن تبحث توصية قدمها الأمين العام في هذا الشأن. وتوضح في مذكرة الأمين العام (A/53/688) الاختصاصات المقترحة لفريق رفيع المستوى الغرض منه مساعدة الجمعية العامة في إجراء الاستعراض، كما تتضمن إشارة إلى أن الأمين العام يعتزم تقديم توصيات بخصوص عضوية الفريق إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين المستأنفة.

٥٦ - وفيما يتعلق بإعداد التقارير عن وضع المرأة ورصده، داخل منظومة الأمم المتحدة، دعت لجنة التنسيق الإدارية لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى أن تبين في تقريرها أفضل الممارسات التي تتبعها المنظمات التي حققت قدرا أكبر من النجاح في زيادة تمثيل المرأة.

### ٣ - إدارة الموارد البشرية

٥٧ - تأكيدا لأهمية تعزيز إدارة الموارد البشرية بمنظومة الأمم المتحدة، أصدرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، باسم لجنة التنسيق الإدارية، بيانا لخصت فيه إجراءات متابعة عدد من المبادرات المتخذة لتطوير إدارة الموارد البشرية في منظومة الأمم المتحدة برمتها، إلى جانب الإشارة إلى الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل (انظر المرفق الثالث من الوثيقة ACC/1998/5).

### ثالثا - عناصر برنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٩

٥٨ - سوف تواصل لجنة التنسيق الإدارية، في عام ١٩٩٩، معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة والتي تستوجب استجابات منسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة. وسيشمل برنامج عمل اللجنة، في عام ١٩٩٩، بوجه خاص، تقييما شاملا للتحديات التي تطرحها البيئة العالمية الراهنة للسياسة العامة وللأجهزة الوطنية والدولية. وسوف تسعى اللجنة، لدى بحث الطائفة الكبيرة من المسائل التي يشملها هذا الموضوع، إلى التوصل إلى تعريف مشترك للتحديات الرئيسية المقبلة أمام منظومة الأمم المتحدة وللأهداف الرئيسية المشتركة التي ينبغي أن تعمل من أجلها الدول الأعضاء على سبيل الأولوية ولعلاقات الشراكة التي يتعين على المنظومة إقامتها أو تعزيزها من أجل مواجهة هذه التحديات.

٥٩ - وأشار الأمين العام إلى أنه سيعتمد على عملية إمعان النظر هذه لإعداد التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية في عام ٢٠٠٠. وتعتزم مجالس إدارة عدد من الوكالات اغتنام الدورات التي ستعقدتها سنة ٢٠٠٠ لتقييم تجربتها وتحديد التزاماتها فيما يتعلق بمواجهة تحديات الألفية الجديدة. وسوف يعتمد أعضاء اللجنة إلى تبادل الآراء والمعلومات لضمان وضع رؤية على صعيد المنظومة للمهام المنتظرة وإعداد نهج مشتركة أو متداعمة للاضطلاع بهذه المهام.

٦٠ - وفي إطار الجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة لتحسين سير عملها وسير عمل جهازها الفرعي، سوف تجدد اهتمامها بتعزيز عملية الحوار والتشاور والتعاون داخل المنظومة بوسائل منها زيادة استخدام

تكنولوجيات المعلومات والاتصال. كما ستواصل اللجنة إدخال التعديلات والتحسينات على أساليب عمل جهازها الفرعي، بما في ذلك زيادة الربط بين مختلف اللجان الرئيسية.

٦١ - وستواصل اللجنة التركيز على القضايا المتعلقة بتنمية أفريقيا والمتابعة، على صعيد المنظومة، لتقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318). وفي ذات السياق، سوف تواصل اللجنة استعراض التقدم الذي أحرز، بفضل مبادرة الأمم المتحدة، على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. ويكمن الغرض الرئيسي من ذلك في تعزيز التكامل بين مختلف المبادرات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة وتعزيز التداؤب وترسيخ الأثر العام لمساهمة منظومة الأمم المتحدة في إحلال السلام وتحقيق التنمية.

٦٢ - وستواصل اللجنة المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة. وستبقي قيد الاستعراض الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للاستعراض الذي سيجري كل خمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما ستنظر في مساهمة منظومة الأمم المتحدة في العملية التحضيرية للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

— — — — —